اقتصاد

تطوير التخطيط الإقليمي للساحل في عهدة «الدراسات الفنية»

| صالح حميدي

كشف مدير الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية أشرف حبوس لـ«الوطن» عن قيام الشركة بإنجاز دراسات العديد من الملفات وفي مختلف المجالات أبرزها التخطيط الإقليمي للساحل، مبيناً أن الدراسة قيد التعاقد مع الهيئة العامة للتخطيط الإقليمي وذلك للحد من الزحف السكاني باتجاه الساحل لكون الرؤى للدراسات القادمة ستركز على تطوير الشريط الساحلي على اعتباره منطقة سياحية بالدرجة الأولى.

وتتضمن الدراسة في خطوطها العريضة تحديد مناطق النمو انطلاقا من تصنيف الأراضي وتحديد إمكانيات التطور السكاني في المنطقة الساحلية وتوضع المناطق الصناعية والزراعية والخدمية والمصادر المائية للوصول إلى تحديد مخرجات تبنى عليها رؤية لكيفية تطوير المنطقة الساحلية للجبل والشاطئ سياحياً وأثرياً وتربوياً وصحياً.

وأشار حبوس إلى أن الشركة تأخذ حالياً مشاريع إشراف على العديد من المشاريع السكنية العائدة للمؤسسة العامة للإسكان في مناطق الديماس وضاحية قدسيا وتعمل على تحديث دراسات محطات المعالجة والصرف الصحي الموضوعة سابقاً إضافة إلى تحديث المدن الرياضية وإعادة تأهيل المدينة الرياضية في مدينة اللاذقية ووضعها بالاستثمار مجدداً وتأهيل واستثمار المدن الرياضية في حمص وطرطوس أيضاً.

ولفت حبوس إلى أن الشركة العامة للدراسات والاستشارات تنتقل حالياً من مرحلة الخسارة إلى مرحلة الربح والتعافي بعد أن ارتفع عدد جبهات العمل الجديدة إلى مليار ليرة خلال عام ٢٠١٧ وتمكنها من تنفيذ الخطة الإنتاجية للشركة بنسبة ٦٩ بالمئة مع نهاية عام ٢٠١٧ مقابل نسبة تنفيذ ٣٩ بالمئة في نهاية عام ٢٠١٢، ويقع على عاتق الشركة التحضير للمرحلة القادمة ومشاريع مرحلة إعادة الإعمار على عدة مستويات وعلى مستوى العمل الفني والكوادر الفنية العاملة في جميع مجالات العمل الهندسي ورفع مستوى أدوات الإنتاج وتوحيد منهجية العمل وعلى مستوى التجهيزات وتأهيل المباني والبنى التحتية التابعة لها لإعادة دوران عجلة الإنتاج كما كانت عليه.

الآمر العام للضابطة الجمركية لـ«الوطن»: لا وجود للمكتب وسنعمل فوراً على التقصي والمحاسبة

عناصر يدخلون محال على أنهم من «المكتب السري» في الجمارك رغم إلغائه من ٩ سنوات!

| عبد الهادي شباط

يخشى أن المكتب السري في إدارة الجمارك قد ألغي على الورق فقط، حيث حركت الموضوع قصة دخول دورية على ما يبدو (وهمية) تضم عدداً من الأشخاص يستقلون حافلة خاصة لأحد المحال التجارية في إحدى مناطق ريف دمشق، والتعريف عن أنفسهم بأنهم تحريون من المكتب السري في الجمارك، وتفتيش المستودع، وذلك بحسب شكوى وردت لـ«الوطن»، علماً بأن صدور قرار بإلغاء العمل بالمكتب السري في الجمارك كان في العام ٢٠٠٩، أي من تسع سنوات تقريباً.

وللتوسع في الأمر ومعرفة خلفياته ونظام العمل الجمركي اتصلت «الوطن» هاتفياً بالآمر العام للضابطة الجمركية العميد آصف علوش الذي نفى العمل بالمكتب السري منذ صدور قرار إلغائه في العام ٢٠٠٩، حيث حل مكانه مديرية مكافحة التهريب، وأن هذه الحادثة تشير لحالة فساد وتلاعب، وفي حال ورود أي معلومة حول ذلك أو لحادثة مشابهة سيتم التقصي ومحاسبة الفاعلين فوراً، وأنه غير مسموح بارتكاب هذه الممارسات

على الإطلاق وهناك عقوبات زاجرة يتم اتخاذها فوراً بحق أي عنصر مخالف أو تجاوز حدود صلاحياته الممنوحة له لتنفيذ المهام المطلوبة منه، كما أوضح أن كافة مركبات الجمارك تحمل أرقاماً جانبية، يمكن التبليغ حول أي مخالفة بالاعتماد على تلك الأرقام.

وبالانتقال مع الآمر العام لبعض سلوكيات عناصر الجمارك على الطرقات العامة أثناء تأديتهم للمهام المطلوبة منهم، مثل إيقاف المركبات الخاصة وتفتيشها، حيث تم تسجيل العديد من الملاحظات حول ذلك، أكد العميد علوش أن هذه سلوكيات فردية ولا تمثل السلوك العام للضابطات الجمركية وأن توقيف المركبات الخاصة وتفتيش الحمولة المرافقة للعائلات غير مسموح وليس من مهام دوريات الجمارك، مؤكداً أنه سيتم التحقق من هذه التصرفات فوراً، وفي حال ثبوت أي مخالفة من قبل أي عنصر ستتم المحاسبة واتخاذ عقوبات رادعة وفورية، والعمل على نقل العناصر الذين يؤدون عملهم بطرق غير مرضية، لأن الهدف من انتشار الضابطات الجمركية هو مكافحة التهريب وحماية الإنتاج المحلي وسلامة المواطن، وأن الضابطة الجمركية حريصة على تنفيذ المهام المطلوبة منها بأفضل الطرق و السبل الممكنة.

وكشف العميد عن الاستراتيجية التي تعمل عليها الضابطة الجمركية حالياً، والتي ترتكز على مكافحة الفساد، وتطوير آليات عمل الضابطة على التوازي مع تنفيذ مهام ضبط المهربات وحماية الأسواق المحلية، خاصة أن الضابطة تتجه للتشدد في ضبط المعابر الأساسية في دخول المهربات والتي عادة تكون على تماس مع مناطق المسلحين كما هو حاصل في بعض المناطق الشمالية، وأنه تم تحديد جملة من المعابر الأكثر نشاطاً في دخول المهربات من الدول المجاورة وتم اتخاذ خطوات ميدانية في ضبط هذه المعابر.

بينما أكد مدير في إدارة الجمارك لـ«الوطن» أن آلية دخول عناصر مكافحة التهريب لأي محل تبدأ بالتعريف أولاً وإبراز المهمة والتحري، وموافقة المدير العام للجمارك على التحري ومن ثم التحقق من صفة شاغل المحل و طبيعة المواد الموجودة فيه، وأنه لمنع حدوث حالات لبس أو تلاعب تم تخصيص عناصر مكافحة التهريب بستر زرقاء خاصة بهم كتب عليها مكافحة التهريب، يتم ارتداؤها عند دخول المستودع أو المحل المقصود، إضافة لعدم حمل أسلحة بشكل ظاهر في الأحياء السكنية، ويكتفى في هذه الأحياء بحمل أسلحة خفيفة ومخفية تتناسب مع طبيعة المهمة الجمركية التي يراد تنفيذها.

وأكد المدير أن عناصر مكافحة التهريب لا تدخل أي محل أو مستودع إلا بناء على إخبارية وتقاطع معلومات حول وجود مواد مهربة، وأن عملية التحري تستمر أحياناً لقرابة ٦ أشهر لاستكمال ومتابعة كل خيوط عملية التهريب، وأن مديرية مكافحة التهريب تركز على قضايا التزوير والتلاعب بالبيانات الجمركية والقضايا الكبيرة التي تشكل أساساً لظاهرة التهريب.

حاضنة أعمال للحرفيين في عدرا الصناعية

اسمندر لـ«الوطن»: دراسة لإحداث صندوق يموّل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

| علي محمود سليمان

كشف مدير عام هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب اسمندر لـ«الوطن» أن الهيئة بدأت بخطوة لدعم الحرفيين والصناعيين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تمويل الهيئة لمشروع إقامة حاضنة أعمال في مدينة عدرا الصناعية وهي خطوة تعمل الهيئة من خلالها على الاستفادة من البنية التحتية الموجودة في مدينة عدرا الصناعية لإقامة مجمع حرفي لمن تضررت مشاريعهم وورشاتهم خلال الحرب لكي يتجاوزوا آثار الأزمة ويبدؤوا بالإنتاج.

وأوضح أن الهيئة ستقوم بتجهيز مقاسم صناعية وحرفية بكافة مستلزمات الإنتاج من آلات ومعدات وبنى تحتية ونقل الحرفيين ليقوموا بالإنتاج فيها من خلال عقود استثمار معهم بحيث تبقى هذه المقاسم ملكاً للهيئة، حيث إن قسماً من الحرفيين يعانون من صعوبة شراء مقسم صناعي وحرفي في المدن الصناعية وكخطوة أولى بلغت التكلفة الأولى للأرض المخصصة حوالي ٢٠٠ مليون ليرة سورية لإقامة ٤٠ مقسماً صناعياً وحرفياً وستسعى الهيئة لاحقاً لتعميم التجربة في كافة المدن الصناعية الأخرى، وخاصة في حمص وحلب.

ولفت اسمندر إلى أن أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة معروفة في معظم اقتصاديات دول العالم وفي الخصوصية السورية تزداد أهميتها لأن الاقتصاد السوري يعتمد أصلاً على هذا النوع من المشاريع والتي كانت تشكل ٩٨ بالمئة من مجمل المشاريع العاملة في سورية حتى العام ٢٠١٠، والقسم المتبقي بأغلبه كانت مشاريع متناهية الصغر، مشيراً إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها مزايا مهمة فهي ذات عائد اقتصادي كبير كونها توفر الكثير من التكاليف الإدارية واللوجستية، والعاملين في هذه المشاريع عادة يكون لديهم خبرات متوارثة متراكمة عبر السنوات لكون معظمها مشاريع عائلية، وإذا أضيف لها أي خبرة علمية ستدعم طرق الإنتاج وأساليبه بشكل أفضل، وعادة هذه المشاريع تكون صديقة للبيئة بعكس المشاريع الكبيرة والضخمة، بالإضافة إلى أن هذا النوع من المشاريع يناسب تراث البلد وتساهم في الحفاظ عليه يضاف إليها عدد آخر من المزايا، وتقتضي هذه المزايا تقديم الدعم بمختلف أشكاله لهذه المشاريع.

وبيّن اسمندر أن الدعم بحد ذاته هو مفهوم معقد وليس مقتصراً على تقديم المال وهو لا يكفي ولكن الأهم هو خلق بيئة تشريعية مناسبة لعمل هذه المشاريع وإتاحة نفاذ هذه المشاريع للتمويل وحصولها عليه وخلق ضمانات كافية لهذه المشاريع للحصول على التمويل من مؤسسات مختلفة سواء كانت مؤسسات التمويل المتخصصة بتمويل هذه المشاريع أو كانت مصارف تجارية ولكن بضمانات مؤسسات متخصصة كمؤسسة ضمان القروض أو هيئات حكومية وستعمل هيئة تنمية المشروعات لتكون إحدى الجهات الضامنة.

ولفت إلى أن مشاكل التمويل لا تقتصر على ضعف الضمانات فهناك نظام الحوكمة القائم في سورية والذي يساوي بين مختلف المشاريع سواء كانت صغيرة أو كبيرة ما يخلق مشكلة أمام المشاريع المتوسطة والصغيرة وبالتالي لا تستطيع أن تحصل على التمويل، وستعمل الهيئة على إحداث تغييرات في المستقبل بهذا الخصوص.

وقد بدأت الهيئة في سعيها لإحداث تغيير في البنية التشريعية وإنشاء صندوق لتمويل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليكون ذراعاً تمويلية جديدة للهيئة يساهم في الدعم وهو مشروع قيد الدراسة حالياً وعند إقراره سيتم الحديث عن رأس المال المخصص له، كما قامت الهيئة مؤخراً بتوقيع اتفاق مع مصرف بيمو الخاص لكي يكون له دور بمساعدة هذه المشاريع على العمل وتمويلها بضمان المؤسسات الداعمة لهذه المشاريع وستعمل الهيئة على تعميم هذه التجربة مع كافة المصارف الخاصة في سورية، مضيفاً بأن الهيئة ستسعى لإحداث تشريع يلزم كافة المصارف العاملة في البلد بتخصيص قسم من محفظتها الإقراضية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق مؤسسات التمويل.

البيانات المالية لشركة شام للصرافة المساهمة المغفلة كماهي في 2017/12/31

SHAM Money EXCHANGE
الدعوة لاجتماع الهيئة العامة غير العادية لشركة شام للصرافة المساهمة المغفلة العامة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

شركة مساهمة وضخمة سورية

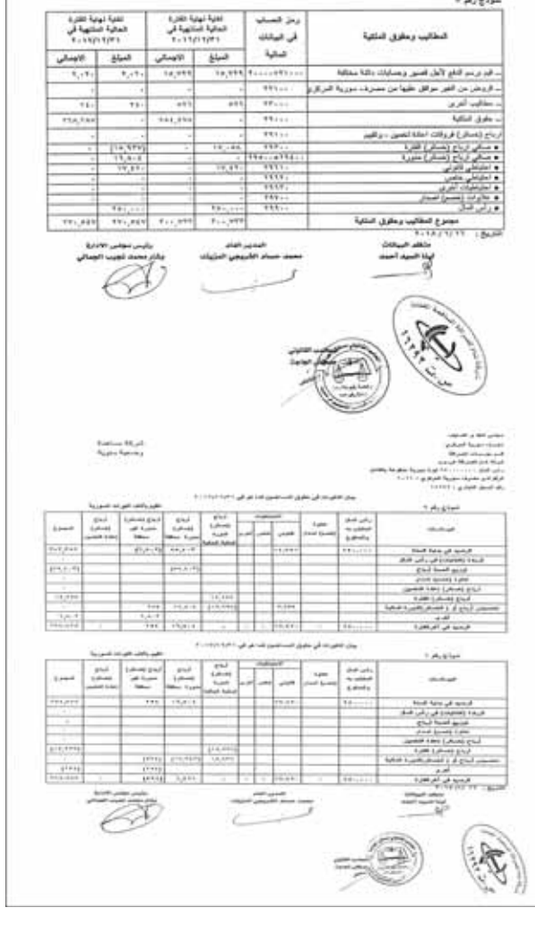
شركة مساهمة وضخمة سورية

شركة مساهمة وضخمة سورية

شركة مساهمة وضخمة سورية

يمكن الإطلاع على البيانات المالية وتقرير مفتش الحسابات على موقع
هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy